مخرجات فلسفة التربية و التعليم في الجزائر
(واقع و تحديات)

مهيدي خالد .
طالب دكتوراه تخصص فلسفة .
جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس. khaledmehidi4@gmail.com

الملخص:

لقد تميزت مساءلة واقع التربية و التعليم في الجزائر بتنوع مصادره و مشاربه التي تترنح بين **البعد الوطني** و التبعية للآخر و**الأدلجة** تارة أخرى ، لذلك يعد الخوض في دراسة **المرجعية الفكرية** و الفلسفية واستقراء مضامينها ،من الموضوعات العويصة والحساسة ، ذلك أن معظم النصوص التاريخية و الشذرات التي صيغت في هذا الاطار تبين وجود ضبابية تحيط بديناميكيتها التاريخية ،ففي الوقت الذي أتجه فيه بعض الفاعلين الى ترسيخ مبادئ **المواطنة** السامية و تبديد **الاغتراب** ،جنح آخرون غداة استعادة السيادة الوطنية الى محاولة **تحديث وتنمية** القطاع بما يتوافق مع مكونات المجتمع الجزائري السوسيو–تاريخية والإيديولوجية .

الكلمات المفتاحية :البعد الوطني ،الأدلجة ،المرجعية الفكرية ،الاغتراب ،المواطنة ،تحديث و تنمية .

Résumé :

La la questionnement sur la réalité de l'éducationet de l’enseignement en algerie a été caractérisée par la diversité des sources qui chancélent entre **la dimension nationale** et la subordination a lautreet **idéologisation**, pour cela ,l’étude de la **référence intellectuelle et** philosophique et l’induction des contenus est considérée comme lun des sujets délicats et sensibles, de sorte que la plupart des textes historiques et fragments formulés dans ce contexte, montre une ambiguté autour de la dynamique historique, à un moment où certains des acteurs sont allés à consolider les principes de la haute **citoyenneté** et dissiper l'aliénation,alors que dautressont orientés vers la restauration de la souveraineté nationale pour tenter d’actualiser le **développement et modernisation** du secteur en conformité avec les composantes de la société algérienne dans le contexe socio–historique et idéologique ,

Mots–clés: dimension nationale, ideologisation, référence intellectuelle, l'aliénation, citoyenneté ,lamodernisationet de développement.

I مقدمة:

نظرا لما تتميز به التربية من خصوصية وما تشهده من وثبات نوعية، لا تنفك المجتمعات عبر فترات التاريخ المتعاقبة سواء منها النامية أو المتقدمة عن التفكير في أدوات التعليم السليم ونحت فلسفة تربوية واضعة الملامح لإنجاحه بغية الوصول الى تجانس حضاري راقي ،وبما أن التربية ركن ركين للمحافظة على استقرار المجتمع ،وهندسة قيمه وعاداته ونظمه ،كان لزاما على الجزائر كغيرها من الدول الأخرى أن تعير عناية كافية لهذا المجال الحيوي،لما يختزنه من قيم مجتمعية وعلمية وحضارية تساهم بقدر أوفر في بناء صرح التنمية الشاملة ،و كذا رسم خارطة طريق للحاق بركب الدول الحداثية ،من هنا كانت السياسة التربوية في الجزائر غزيرة ومتنوعة تستمد مقوماتها من المكونات التاريخية وتنفرد بسمات تميزها ،اذ بين استقراء التاريخ ان المستعمر الفرنسي وبشهادة أهله وجد التعليم في الجزائر راقيا ومزدهرا ،يزخر بشبكة واسعة من المدارس والكتاتيب،وهذا موريس كومبس mourus compisse يصف حالة التعليم في الجزائر بأنه كان يشمل جمهورا غفيرا من الناس المتعطشين للعلم والمعرفة يجلسون حول شيوخ علماء لا يتلقون العلوم الشرعية فحسب ،بل يتلقوا الرياضيات والأدب .

ان التدمير الشامل الذي انتهجته السلطات العسكرية محاولة بذلك تبديد مقومات الشخصية الوطنية و سلخ تاريخه،قابله الشعب الجزائري بمزيد من التعلق بالمنشآت وكذا المحافظة عليها ،فكانت الزوايا و المدارس القرآنية والجمعيات بمثابة الدرع الواقي لكل اشكال ألتدمير ،ففي الوقت الذي رأى فيه الفرنسيون أن اللغة العربية هي إحدى أبرز مقومات الشخصية الجزائرية ،بذلوا جهودا كبيرة للقضاء عليها بمختلف الطرق لتفكيك المجتمع الجزائري وفصله عن ماضيه ليسهل ضمه وابتلاعه ، اذ كانت الميادين التي خاضتها السلطات الفرنسية للقضاء على اللغة العربية هي المدارس والكتب والمخطوطات ،غير أن استعادة الجزائر لسيادتها الوطنية ما فتئت تسعى بخطى سريعة لاجتثاث رواسب الاستعمار و تفعيل دور التربية والتعليم لمجابهة شتى انواع الحيف الاجتماعي و ازاحة اسباب التخلف ،فلجأ اقطاب الفلسفة التربوية الى رسم خطاطة جديدة تنبني على جملة من المرجعيات والتمظهرات التي انعكس أثرها على المشروع التربوي الذي يسعى جاهدا إلى مواكبة التطوّر الحاصل في العالم بإصلاح مناهجه ومفاهيمه وتكييفها مع المتغيرات الجديدة الناشئة عن التقدم العلمي وتطبيقاته التكنولوجية وما يصاحبه من قابلية الفرد والجماعة لإدراك المنجزات الحضارية لهذا التقدم الذي يستلزم أدوار لكافة التنظيمات الاجتماعية والمهنية(1).

وهذا البحث يهدف الى اماطة اللثام عن الكثير من القضايا التربوية الشائكة و الغامضة التي حاول من خلالها جهاذبة الفكر التربوي مقاربة مسالة التعليم في الجزائر ، واجتراح مفاهيمه و كذا سبك المقولات التي تتناسب مع تحولات المجتمع الجزائري، وفي هذا الصدد اعتمدت في تفكيك مفاصل هذه المسألة على المنهج التحليلي ، كمحطة أولى للتوغل في عمق القضية واستجلاب المسكوت عنه في مرجعية التربية والتعليم ،علاوة على كشف النقاب عن الكثير من المغالطات التي احتوتها نصوص تشريعية لتضليل الادلجة ، كما اعتمدت المنهج التاريخي الوصفي بشكل محتشم لسرد بعض الاحداث التاريخية و تصنيفها حسب تسلسلها التاريخي بما يتناسب مع البحث ،وبالتالي يمكن بلورة الاشكال الآتي : ما هي محددات وتجليات فلسفة التربية و التعليم في الجزائر؟

II مرجعية التربية و التعليم :

ان استقراء تاريخ التربية والتعليم في الجزائر يوحي بوجود محطات تاريخية مهمة وضعت هذا الواقع أمام منعطف حاسم مشدود بمستويات وأبعاد ،لذلك تشير الابحاث السوسيو–تربوية الى وجود مقاربات عديدة استندت اليها الجزائر غداة استعادة استقلالها كمرجعية صلبة نحددها في ما يلي:

1 جينالوجيا البعد الوطني :

خصوصية الفرد الجزائر ،اذ كشفت بعض الدراسات و الابحاث في ميدان التربية ان هناك اضبارة من النصوص كنداء اول نوفمبر 1954 ومؤتمر الصومام 20 اوت 1956 ومؤتمر طرابلس جوان 1962 وميثاق الجزائر أفريل 1964 والميثاق الوطني 1976 ودساتير الجزائر 1962 و أمرية 16 أفريل 1976،تتبني على آلية ثلاثية : عموميات الثقافة و خصوصيات الثقافة و متغيرات الثقافة ،تتمثل في مقومات الشخصية الفردية والجماعية وهي لا تتغير ،وحتى لا تتشوه هذه المقومات اوكلت الجزائر أهمية بالغة لترسيخها لدى الاجيال الصاعدة ،تجسيدا للبعد الوطني الذي يعد اساسا مرجعيا للأهداف التربوية ، والذي يحوز على براديغمات : اللغة العربية والتربية الاسلامية و التاريخ .

لذلك الحضارة واللغة والثقافة تجسدها المؤسسة التعليمية التي يجب ان تكون الأداة الاولى للمعرفة وصقل شخصية الفرد فضلا عن رسمها طريق الشغل و التفاعل الاجتماعي و المهني وهي تمثل أحد الأسس التي تبني الهوية الفردية والاجتماعية والشخصية الوطنية وكذا الهوية الوطنية المتمثلة في الاسلام عقيدة وسلوكا ، فالمؤسسة التربوية تكفلت تاريخيا بإبراز محتواه الروحي و الاخلاقي وإسهامه الحضاري الإنساني وتعزيز دوره كعامل موحد للشعب الجزائري ، وهكذا وضعت المنظومة التربوية الجزائرية في حسبانها منذ الاستقلال البعد الوطني والبعد الديمقراطي والبعد العصري الخيار الامثل الذي ترسم على اساسه الصورة الانموذجية للشخصية الجزائرية المتحررة التي يحتذى بها (2).

جاء في ميثاق الوطني 1976م أن الثورة الثقافية ركن ركين لإتمام مسيرة الثورة الجزائرية المجيدة ،تهدف الى تحديث المجتمع وإصلاح عيوبه ،فإذا كانت التربية طرف لا يستهان به في هذه المعادلة فان السلطة الجزائرية اوكلت له مهمة تبني هذا المسعى ،و قد رسم هذا الميثاق جملة من الشروط الموضوعية نوجزها فيما يلي:

رفع مستوى تكوين المعلمين الثقافي و العلمي لمجابهة تحدي رواسب الاستعمار الفرنسي .

تمديد زمنية الدراسة الأساسية للشباب وفتح منابر للتأهيل لمن لم يسعفهم الحظ لإكمال المرحلة الثانوية.

ضرورة الاسراع في تأطير البحث التربوي للنهوض حثيثا بالعملية التربوية والمحتوى التعليمي الذي تضطلع به المؤسسات التربوية.

تنمية التربية و التعليم من أجل تجسيد المواطنة الحقة بتثمين وتعزيز التربية الوطنية ومادة التاريخ .

من زاوية أخرى تنظر المراسيم و المواثيق السالفة الذكر الى التربية كقاسم مشترك يشمل مجمل الفضاءات الاخرى التي تنصهر في بوتقة الاديولوجية و الفن والأدب و الهوية ، وعليه وجب رسم خارطة طريق جديدة تراعي في الحسبان صيانة حقيقية للبرامج والوسائل والطاقات البشرية ،بالإضافة الى ربط المدرسة بالمحيط البيئي والاجتماعي والتاريخي (3).

2 تعقيب :

ان التأمل في الخطابات الرنانة التي تبناها انصار البعد الوطني المزعوم، من جهات رسمية أو مجتمع مدني مع بعض التحفظ ،تحمل في طياتها الكثير من التناقضات والمغالطات التي تضفي في نهاية المطاف الى اكتساب ثقة الرأي العام وتمييعها، فرغم انسيابية المفاهيم التي احتواها هذا البعد إلا انها اليوم تتعرض لانتقادات لاذعة و حرب شعواء من طرف تيارات فكرية حداثية أعادت بها الى نقطة الصفر ، الامر الذي جعلها تعيد طرح مساءلات حول الهوية الوطنية الى الواجهة من جهة ، و اعادة النظر

في قضية تعزيز وتثمين اللغة الفرنسية على حساب العربية من جهة أخرى التي تنعت من طرف الفرنكفونيين بعدم استيعابها للغة التقنية والعلم ، علاوة على انهيار مشروع دمقرطة التعليم الذي تؤول اليوم الى الخصخصة.
و في هذا الصدد ينبغي أن نشير إلى أن توفر الميثاق الوطني للتربية والتكوين، بغض النظر عن مستوى المبادئ و الخيارات التي يستند اليها و ما تعبر عنه من تطلعات و غايات سامية ،و بغض النظر عن الانتقادات التي تعرض لها ، فان ذلك لن يكون كافيا ليتم إصلاح التعليم ، فقط لأن النوايا المعبر عنها تدعي ذلك، فالميثاق كأي مرجعية لا ينطق بلسان كما يقال ، انما تنطقه جملة من العوامل(4).

3 جينالوجيا البعد الايديولوجي :

يمكن أن نرمق ملمحا آخر من ملامح المرجعية التربوية في الجزائر مسكوت عنه الى حد بعيد ، يتجلى ذلك في المشكل الاديولوجي الذي نشأ في بيئة سياسية محضة ، هذه الأخيرة منذ 1954 الى غاية 1962 شهدت تعاركا اديولوجيا كبيرا دفع غداة استعادة الجزائر لسيادتها ببعض الأطراف الى الانتصار على أطراف اخرى ،فكانت تعمل بخطى حثيثة للاستحواذ على الكثير من المنابر و المقامات التي تريد أن تسيطر عليها اديولوجيا لا سيما وسائل الاعلام والمؤسسات الدينية و المؤسسات التعليمية على وجه الخصوص التي شملها هذا التعارك ، فاللامنطوق في سياسة الجزائر التربوية هو اسقاط الصراع الاديولوجي من الفضاء السياسي على الفضاء التربوي ، اذ وصل الامر بالوصاية الى تعيين عقيد في الجيش لرئاسة لجنة متابعة البرامج التعليمية و رعاية شؤون التربية يقال له"محمدي سعيد" فالخطأ الجسيم الذي ارتكبه هذا الاخير في نشاطه هو الغائه للغة اللاتينية في الجزائر ،لأنها كانت من ضمن المكونات اللغوية ليس في الفترة الاستعمارية فقط بل كانت تمتد جذورها في عمق التاريخ ،اذن نحن بحاجة ماسة الى اللغة اللاتينية لاستعادة ميراثنا الحضاري الذي كتبت مآثره وتفاصيله بذات اللغة ،كيف لا وقد كتب القديس اوغسطين بها وآخرون كثر ،كل هذا انعكس سلبا على طريقة معرفة الرصيد التاريخي والعلمي والفكري لأجدادنا ومفكرينا ،فتجد معظم الباحثين على تواصل مباشر مع المراكز البحثية المتخصصة في الترجمة ينتظرون ترجمات من هنا و هناك(5) .

اشكالية تعليم اللغات هي الاخرى تعرضت للضربة الايدولوجية ، فالمرض الذي لحق بالمنظومة التربوية سنة 1963م و ما زلنا نعاني من تبعاته الى اليوم ، هو أن السلطة في الجزائر قبلت مشروعين ، المشروع الأول قدمه من جمهورية مصر مستشار الراحل جمال عبد الناصر يقال له " الدكتور ناجي علوش " الذي أرسل جحافل من المعلمين المصريين لتنظيم العملية التربوية في الجزائر ،والثاني هيكلته الجماعة المتبنية للخط الفرانكفوني (الفرنسي) التي تصدت بقوة للأول وسعت سعيا حثيثا مع السلطات الفرنسية لتهيكل نظاما تعليما فرنسيا موازيا برئاسة بيار تيمار pierre trimarde ،اذن الجزائر من حيث الكفاءة غائبة وهذا كله يقودنا الى جون زاي jaune Zay الذي تقلد منصب وزير التربية أثناء احتلال الجزائر في خمسينيات القرن الماضي فأومأ في خطاباته انه من الضروري ألتفكير في اقامة نظام تعليمي يمنع ورود اي نظام بديل يستقي أصوله الفكرية والحضارية من الفضاء العربي اذن المشروع التربوي بهذا المعنى في الجزائر ضاع منذ الوهلة الأولى (6).

ثانيا يشهد تاريخ التربية و التعليم في الجزائر أن النقطة السوداء التي طبعت هذا القطاع هي لجوء الراحل "محمد الصديق بن يحيا" الى استشارة جماعة خبراء تعرف بجماعة لوفان Levin التي تنحدر من بلجيكا فالسؤال الذي يطرح نفسه ههنا هو لماذا يتجه الفرقاء و الفاعلون في قطاع التربية دوما للاستنجاد بالغرب في مسألة الاصلاح ؟ ألا يوجد في الجزائر رصيد تاريخي يسمح باستغلال الكفاءات و الخبرات المتاحة ؟ فهناك جيل كامل من المعلمين المنضوين تحت لواء جمعية العلماء المسلمين(بغض الطرف عن مبعثها و خصائصها) بزغوا في اربعينيات و ستينيات القرن الماضي ، فهذا ابن باديس يقول في هذا السياق: "التعليم هو الذي يطبع المتعلم بالطابع الذي يكون عليه في مستقبل حياته ،و ما يستقبل من عمله لنفسه و لغيره ...و نعني بالتعليم الذي يكون به

عالم من علماء الاسلام يأخذ الناس عنه دينهم ويقتدون به فيه" (7) ، هؤلاء أدكوا اهمية التربية والتعليم في تحقيق اهداف فكرية توعوية وعقدية فعملوا على تحيينه وهيكلته و تشييد المدارس على مستوى الارياف والمدن فضلا عن حرصهم الشديد على نشره وفق مبادئنا و تعاليمنا (8).

الصراع الايديولوجي في الجزائر له خصوصية كونه لم يصفى الى الآن ضمن مشروع مشترك ،لأننا لا نزال نعيش بذهنية ما قبل الاستقلال التي تشير الى وجود تكتلات حزبية وسياسية منفرطة ومؤطرة ومستقطبة ،اذ عرفت المؤسسة التربوية الجزائرية تاريخيا ازدواجية اللغة system bilingue تفرض على المتعلم الجزائري الدراسة باللغة الفرنسية أو باللغة العربية ،لذلك لما جاء عبد الرحمان بوزيد قال في كتابه eidologie de institutaire ان اتجاهنا الى اقامة نظام تعليمي مزدوج اللغة قد قسم المجتمع الى فئتين متصارعتين معرفيا و فكريا ،فنشأ الصراع الاديولوجي في أوساط المتعلمين الذي لحق صداه الجامعة ،كيف لا والجامعة اليوم في كثير من التخصصات تلزم المتعلم بضرورة اتقان اللغة الاجنبية في حين أن تحصيله العلمي السابق كان بلسان عربي ،اذن الخطأ الفادح في النظام التربوي الجزائري ترك تحت استقطابات سياسوية كانت ناتجة في الأساس عن حراك ايديولوجي ،فكان من الواجب ابعاد قطاع التربية و التعليم عن اي تجاذب سياسي حينذاك نكون قد فكرنا تفكيرا سليما و قويما .

III فلسفة التربية في الجزائر(محددات وتجليات):

لقد اكدت الحقائق التاريخية للجزائر أن قضية التربية ظلت الشغل الشاغل للشعب الجزائري وهو تابع لتعلقه الشديد بثرائه الثقافي والحضاري ،اذ بقيت هذه الاهتمامات تحتل الصدارة في مطالب الحركة الوطنية الجزائرية ،وأحسن دليل على ذلك هي مواثيق الثورة منذ الفاتح نوفمبر 1954،التي تقر أن التربية هي حجر الزاوية لكل بناء ،فأول استراتيجية قامت بها الجزائر تنصيب لجنة اصلاح التعليم ووضع خطة تعليمية في 15-09-1962 وتم نشر تقريرها في نهاية 1964، وفي نهاية الستينات شهدت تنصيب لجنة ثانية وطنية لإصلاح التربية ، وقد عرفت الفترة الممتدة من 1970- 1980 اعداد مشاريع كمشروع 1973 المتزامن ونهاية الرباعي الأول و بداية المخطط الرباعي الثاني مشروع وثيقة اصلاح التعليم سنة 1974 التي عدلت وظهرت في شكل امرية16 أفريل 1976 وهي الأمرية المنوطة بتنظيم التربية والتعليم والتكوين (تنص على ضرورة انشاء المدرسة الأساسية و الزامية التعليم و اعادة هيكلته) و المتتبع لسيرورة التعليم في الجزائر يلمس أنه قد مر بفلسفة اصلاحية تستند الى استراتيجية و مخططات مدروسة اذ منذ الاستقلال الى اليوم هناك محطات مرحلية حددتها ورسمت خطاها الاحداث الكبرى التي رافقت النظام التربوي في الجزائر طيلة عقود من الزمن تمظهرت فيما يلي :

من 1962 الى 1970: شهدت المنظومة التربوية في الجزائر طفرة نوعية سلكت من خلالها دروب فلسفة التعريب و ديمقراطية التعليم والتوجه العلمي و التقني وفق ما نص علية بيان أول نوفمبر 1954 والمواثيق التي جاءت من بعده، وكان التعليم في هذه المرحلة منقسما الى ثلاث مراحل:

التعليم الابتدائي : يدوم 6 سنوات من التعليم تتوج بامتحان السنة السادسة تتيح الانتقال الى الثانوية أو المتوسطة .

التعليم المتوسط : ويشمل ثلاث انماط :

التعليم العام : يدوم اربعة سنوات ويوجه اما في متوسطات التعليم العام او الثانوي وتنتهي الدروس بشهادة الاهلية في الطور الاول.

التعليم التقني : يدوم ثلاث سنوات ويؤدى في متوسطات التعليم الفلاحي وينتهي بشهادة الكفاءة الفلاحية .

التعليم الثانوي العام :يدوم ثلاث سنوات ويحضر لمختلف شعب البكالوريا التي تتيح فرصة الدخول اي الجامعة فثانويات التعليم العام تشمل علوم طبيعية وفلسفة و رياضيات أما ثانويات التعليم التقني تحضر تقني رياضي وتقني اقتصادي .

من 1970 الى 1980 :تميزت هذه المرحلة بالتحضير لإصلاح المنظومة التربوية في اطار مخططات التنمية ،التي تستهدف تغيير مجال الهيكلي ومجال المضامين و مجال المنظومة ككل .وقد شهد هذا التحول الجديد جملة من القرارات المنوطة بهيكلة قطاع التعليم والتكوين ، وتمثلت فيما يلي :

تنظيم التعليم : بخصوص التعليم الابتدائي تم تغيير اسم امتحان السنة السادسة الى امتحان الدخول الى السنة الاولى متوسط ،اما التعليم المتوسط تم عزله وإلغاء التعليم التقني القصير المدى ،و خصص له ثلاث سنوات تنتهي بشهادة التعليم الاساسي اما المرحلة الثانوية فخصص لها ثلاث سنوات تتوج بشهادة البكالوريا .

تم في هذه الفترة كذلك استحداث معاهد تكوين الاساتذة ، ادى هذا الى تبني نصوص تشريعية كثيرة التي تحدد الاطار العام للإصلاح التربوي ، وضبطت مجال البحث التربوي وإعداد الوسائل التربوية والبيداغوجية وتكوين المستخدمين ، المراقبة والتفتيش التربوي و الخدمات الاجتماعية .
من 1980 الى 1990 : ما يطبع هذه المرحلة هو اقامة المدرسة الاساسية وإدراج التربية التكنولوجية في الثانوي و كذا التعليم الاختياري –لغات رياضة و فن – بالإضافة الى فتح شعبة العلوم الاسلامية .بالإضافة الى فتح بعض الشعب التعليم العالي امام الحائزين على بكالوريا تقني .

بخصوص البرامج تم تنقيحها وتعديلها بما يتماشى و التحولات العالمية وبالتالي تم تعريب المضامين وتصميم الكتب من طرف خبراء جزائريون ، سهروا على اداء افضل يسير بالتوازي مع التنمية المتسارعة .

من 1990 الى اليوم : وظهرت ضوابط جديدة للانتقال و التوجيه و اعادة النظر في التعليم ، فتوصل تفكير الخبراء والبيداغوجيون الجزائريون الى ادخال تعديلات على البرامج ، التي بينت الدراسات الحديثة أنها لا تتلاءم مع متغيرات العالم ،وكذا التحولات السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد ، من هنا جاء اول اجراء تم فيه تثبيت اللغة الانجليزية كلغة اولى في الطور الثاني من التعليم الاساسي ،الذي ينقسم الى طورين من الاولى ابتدائي الى السنة السادسة ، و من السابعة الى التاسعة من التعليم الاساسي .

لقد اعتمدت الجزائر فلسفة التوجيه العلمي والتقني والتكنولوجي ،لتنمية شخصية الاطفال والمواطن وإعدادهم للعمل واكتساب المعارف العلمية والتكنولوجية بما يستجيب لتطلعات الشعب الى العدالة والتقدم والتحديث كل هذا بغية تنشئة الاجيال على حب الوطن، ولأنه كذلك طريق للحاق بالركب الحضاري لدول العالم ،و القبض على ناصية التنمية المستديمة.

فتدريس العلوم ما فتئ يغزو المنظومة التربوية برمتها وذلك لتمكين التلاميذ من المعارف والتقنيات الحديثة التي تسمح لهم بمجابهة تحديات العصر ،ضف الى ذلك تنمية القدرات الذهنية والفكرية للمتعلم وتدريبه على الفهم والتحليل والاستدلال وممارسة التفكير العلمي ،علاوة على تمكين المتعلم من التعرف على ذاته وعلى محيطه البيئي و الاجتماعي وكذا ادراك العلاقة بينه و بين الكائنات الأخرى، من زاوية اخرى ربط التعليم في الجزائر التنمية الشاملة بالنظام التربوي ،وهذا ما نصت عليه ديباجة 35-76 المؤرخ في 16-4-1976 المنظم للتربية في الجزائر، فالمدرسة نتيجة فلسفة تربوية ناجحة تعد قاعدة تهيئ المتعلم بإكمال مشواره الدراسي او الالتحاق بوحدات الانتاج وفق تربصات وتكوينات لتنمية قدراتهم الابداعية والاحترافية لان المنظومة التربوية بهذا المعنى مشدودة بروابط مخططات التنمية الشاملة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اتجهت المنظومة بعد ذلك الى إشراك جميع المعنيين فعليا في الإصلاح التربوي التعليمي، واتخاذ الإجراءات المناسبة بالسرعة والفعالية من أجل تحويل ونقل الإصلاح من

مستواه العام إلى مستويات أكثر خصوصية ،أي أن تصبح الفلسفة الاصلاحية هم مؤسسي و هم مجتمعي .
كما سارعت الى رسم الأطر الميدانية الواعية والمعبأة التي تتلقى عبر وسائط متعددة وتفاعلية لرصف حاجياتها التكوينية ونقصد بذلك الإدارة والتدريس بمختلف مستوياتها و ممثلي المجتمع المعني بالتربية والتعليم والتنسيق بين مختلف هذه الاطر بشكل مستمر وعبر وسائط مشغلة بشكل دائم وفق استراتيجية واضحة ومحددة وذلك بواسطة:
عناصر الإشراف المباشر والتتبع من مشرفين تربويين وموجهين ومخططين وعناصر الإنجاز والشراكة والمساهمة ،من مديرين ومنسقي الفرق التربوية ومنسقي المجالس وممثلي المجالس والهيئات والسلطات.
تشكيل فرق التتبع و التقييم و المعالجة التي تتكون من مشرفين تربويين الذين يجسدون استراتيجية الربط الجدلي بين الديمقراطية المجتمعية وديمقراطية التعليم .
التربية والتعليم من الحقوق الثابتة لبناء مجتمع المعرفة ،لأنه في آخر المطاف استثمار للتنمية البشرية .
منذ بداية القرن الحالي وعلى وقع الهزات التي عرفها العالم بفعل سقوط الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة ،شرعت الجزائر على غرار العديد من الدول المتقدمة والمتخلفة في إصلاح منظوماتها ألتربوية اصلاحا جذريا وعميقا وواسعا ،وكأنها وجدت نفسها أمام آلات أصابها العطب دفعة واحدة وشملت المراجعة (المناهج والبرامج والكتب المدرسية والبيداغوجيات من طرق وأساليب ووسائل ووسائط ومعدات وبرامج التكوين الأساسي والمستمر للأطر، ونظم التقييم والتتبع والمعالجة والدعم، وقواعد التخطيط والتدبير والتسيير في القيادة والتأطير، كل ذلك لأجل تحقيق جودة تربوية بمقاييس ومعايير محددة(9) .

ولقد عكس مؤتمر دكار سنة 2000 هذا الاهتمام بالنسبة للشعوب الثالثية، معلنا أن التربية حق للجميع وانعقدت مؤتمرات قارية وجهوية وإقليمية تداولت الموضوع بحدة ،إلا أن عوامل أخرى تدخلت لتلقي بثقلها بخاصة أحداث 11 من سبتمبر 2001 التي كانت سببا في طرح مجموعة من الأسئلة على الأنظمة التعليمية القائمة في البلدان العربية ،بل رجعت بهذه المجتمعات إلى الوراء إلى السنوات العجاف، فالإجراءات المتخذة في إطار ما سمي الحرب على الإرهاب تجاوزت الحدود المقبولة، وتسببت في استنان العديد من القوانين الحادة من الحريات، كقانون محاربة الإرهاب وما إلى ذلك من تدخلات استعمارية وقمعية شديدة الوطأة.

IV المدرسة ومدونة مشروع مجتمع المعرفة :

نحن أمام حالة وجود تمثل المعرفة عصبه اضطلاع المدرسة الجزائرية بدورها في بلورة مجتمع المعرفة الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط الإنساني، كالاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولا إلى الارتقاء بالحياة ألإنسانية ، لأن المعرفة هي سبيل بلوغ الغايات الإنسانية وهي محرك قوي للتحولات الاقتصادية والاجتماعية ،وهي سبيل العدل والمساواة ،وثمة ارتباط بين المعرفة والقوة الإنتاجية للمجتمع الجزائري،بأجلى صورها في الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية التي تقوم على الكثافة المعرفية والمعرفة ، اذا كانت هذه هي قيمة المعرفة اليوم في خضم المعترك المعرفي العالمي ، فأين نحن منها ؟

–ان العملية الأساس لنشر المعرفة وإرساء أركان الفعل التربوي التعليمي ألتعلمي تكمن في التنشئة والتربية والتعليم والتكوين والبحث والإعلام والترجمة ،التي عرفت العديد من الأزمات وصلت حدود ألمأزق والتمزق وكان من نتائج ذلك قصور فعالية هذا المجال على تهيئة المناخ المعرفي المجتمعي اللازم لإنتاج المعرفة.

–اكساب المتعلم مهارات اتخاذ القرار في الممارسة وأسلوب التفكير، و الابداع يناط منذ صغره على كبح السؤال و التساؤل و بالتالي الاكتشاف و المبادرة و الاكتشاف .

–الإنفاق على متطلبات التعليم من بنايات وتجهيزات أساسية ووسائل ومعدات وأجهزة ناهيك عن مضاعفة الإنتاج العلمي، وبخاصة في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية بفعل رفع القيود عن حرية التعبير الفكري، وهكذا

تتدخل السياسة والقوانين المتصلة بها بشكل مباشر أو عبر قنوات تعتمد سلطة ما للمصادرة والمنع.

يعتبر إحياء المدرسة وإنهاضها لتلعب دورها الأساسي للخروج من المأزق، مطلبا جوهريا، يواجه تحديات خطيرة، ففي المدرسة تتقاطع وتتكامل أو تتناقض وتتنابذ المكونات الرئيسة للنظام التربوي من حيث :

مستوى وعي السياسة التعليمة والمبادئ والاختيارات ومتطلبات ألمرحلة ،ويتأسس هذا الوعي على المواطنة و الروح الجماعية و التعبئة و التشارك و التكامل .

ثقافة المربين و قدراتهم وخبراتهم المهنية و ابداعهم ،علاوة على شروط العمل وصيانة الحقوق و العدل و الانصاف .

رسكلة المناهج من حيث المضامين و المحتويات المنهجية و الاساليب المتاحة لبناء الدروس بما يتناسب مع تطورات العصر ، ولنا في الألفية الأخيرة نماذج عن هذا التطور ونذكر على سبيل الحصر ،المقاربة بالأهداف و المقاربة بالكفاءات، وأمام الأوضاع المثقلة بالمعيقات المتراكمة والحابلة بالمستجدات والمتغيرات، وكذا الحاجة إلى استثمار المقدرات الفكرية والإبداعية والإنتاجية للإنسان ،تصبح التربية والتكوين الملاذ والمطلب، وذلك بالتركيز على إصلاحات جوهرية تستهدف في شق منها تجنيد مختلف الإمكانيات المتاحة قصد تمكين هيئة التدريس من تحسين جودة التربية، بما يستجيب للمتطلبات والحاجيات الملحة(10).
لا نعتقد ذلك لسبب أساسي وهو أن هناك قناعة حول ضرورة تحسين جودة التربية إذا تم تدعيمها بالوعي والتعبئة وبفعل الاعتياد على الممارسة الديموقراطية، ومواجهة مختلف التحديات بإرادة صادقة، فإنها ستصبح مطلبا جماهيريا حيويا له تنظيماته ووسائل دفاعه ومقاومته،وحتى يتحقق ذلك المطلب وتصبح التربية مسؤولية مشتركة بين هيئة التدريس وباقي الفاعلين بل وكل المجتمع، على المدرسة أن تلعب دورا تحريضيا من خلال صيغ الشراكة ومن خلال جمعيات الأولياء والجمعيات التربوية والمهنية لكن قبل هذا وذاك نعتقد انه ينبغي أن يبدأ الإصلاح الداخلي بتركيز الوعي والتعبئة في أوساط المربين إشرافا وإدارة وأساتذة ليضطلعوا بمسؤولياتهم الجسيمة المرتبطة بالإصلاح تلك التي نصوغها في الأهداف التالية:

. أن يدرك المربون مستويات التأثير التي يحدثونها من خلال ما يروجونه من قيم تربوية في نفسيات وعقول المتعلمين والتي تشكل مواقفهم وتصوراتهم ورؤاهم للمعرفة والعلم والسلم والتسامح والتعاون.

. أن يعي المربون أن الكفايات التي يحصلها التلاميذ من خلال التعليم والتعلم لها امتدادات على مستويات تشغيل قدراتهم العقلية، وتنمية ذكائهم وإكسابهم قدرات التحويل المعرفي والمرونة والتنمية الشاملة لشخصياتهم وبالتالي تنمية مجتمعهم على كافة المستويات(11).

. أن يدرك المربون أدوارهم البيداغوجية في تنمية القدرات العقلية والمنطقية والنقدية وسواها من القدرات من خلال تجارب وتداريب وتمهيرات تربط بين النظري والتطبيقي.

. أن تعي هيئة التدريس أن الطرق والمنهجيات التقليدية لم تعد كافية لمواكبة التطورات الحاصلة في المجالات المعرفية حيث انه أصبح من المطلوب مد الديداكتيك بمعطيات التقنية المعلوماتية والتواصلية وما توفره من إمكانيات لتحسين الجودة التربوية.
. أن يؤمنوا بالرغم من الفروق الفردية وتنوع القدرات، بالحق في تكافؤ الفرص وبالمساواة بين المتعلمين في الحقوق والواجبات ومن هنا ينبغي أن نجدد طرقنا في اختيار وتكوين الأطر على قاعدة الإنتاجية والجودة والإبداع بل أن يوضع الإبداع في المكانة

المستحقة، وضروري أن يلعب الإشراف كقيادة دوره ليساهم في قيادة الإصلاحات التربوية بالفعالية والسرعة الضروريتين، وفي حل العديد من المعضلات المتراكمة وأن يتوازى ذلك مع تعبئة مختلف الموارد المادية والبشرية وتجهيز المؤسسات المدرسية بالمعدات الديداكتيكية والمعلوماتية اللازمة، وكذا تقوية الطابع العملي والتطبيقي للدراسة.

V خاتمة :

أخيرا يمكن القول أن التنمية الاجتماعية الحقيقية اليوم داخل دولة الجزائر، وجب أن تكون قائمة على أساس الاقتصاد المعرفي المنوط بالتحول السريع الحاصل في مجتمعات المعرفة ، التي تقوم بتوظيف كفاءاتها على النهوض من خلال تحديث و تجهيز أنظمتها التربوية في ظل الإصلاحات الحثيثة ليس في العالم المتقدم فحسب وإنما في مختلف دول العالم النامي والعربي عموما فمهمة التعليم في الجزائر كي تواكب الركب الحضاري عليها أن تستلهم من مكوناتها السوسيو–تارخية ، قراءة تربوية وتعليمية متميزة غير منقطعة او منعزلة عن الوثبات المجتمعية المعاصرة ،التي تضفي الى بناء الكوادر والكفاءات القادرة على الإبداع والتغيير في ظل تطور لتكنولوجيات الإعلام والاتصال المشدودة بصناعة الازدهار والتنمية الشاملة والجزائر واحدة من الدول التي أولت للنظام التربوي خلال عقود من الزمن رعاية خاصة، وكانت سباقة لخلخلة ما هو هش ، لا لشيء الا لإحداث إصلاح شامل يمس مختلف مستويات التعليم ، و الوصول به الى مصاف الدول الرائدة ،غير ان اصطدامها بجملة من المعوقات الابستمولوجية جعلها تعرف تلكؤا في وتيرة بناء رؤية استراتيجية و استشرافية واضحة المعالم يحتذى بها.

VI الاحالات و الهوامش :

(1)محمد الأصمعي محروس سليم، الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق، دار الفجر، القاهرة، مصر، ط: 1،1997ص 48.

(2)حسين لوشن،مؤسسات التعليم والتكوين ،مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ،جامعة باتنة ، الجزائر،مجلد1 ،العدد 10، 2004 ص16.

(3)المجلس الأعلى للتربية، المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة وإصلاح التعليم الأساسي، مشروع تمهيدي، الجزائر، ديسمبر 1997.3 ص34.

(4) ملف صوتي مسجل ،اذاعة الجزائر الثقافية ،حصة عود على فكر ،تحت اشراف الدكتور سعيد عيادي،الاثنين 29 جوان 2015.الساعة 20:00.

(5) ملف صوتي مسجل ،اذاعة الجزائر الثقافية ،حصة عود على فكر ،تحت اشراف الدكتور سعيد عيادي،الاثنين 29 جوان 2015 الساعة الثامنة.

(6) مصطفى حميداتوا ،عبد الحميد بن باديس وجهوده التربوية ،سلسلة دورية كل شهرين عن وزارة الاوقاف الشؤون والاسلامية العدد 57،ط 1قطر، 1997 ص 135 .

(7)تمثلت نشاطات الحركة في تصفية الدين من الخرافات و نشر العلم والمعرفة وتوعية الناس وتحريرهم من الضعف و الضغط الاستعماري ،علاوة على بعث اللغة العربية و تحديثها من خلال التعليم الحر و الكتابة والصحافة ،كما ساهمت في تنظيم البعثات الطلابية الى البلدان المجاورة بغية تكوين اطارات تستند اليهم في التعليم ،لذلك يشير روبير شارل في كتابه " histoire de l'Algérie comtomporaire الى وجود ما يربو عن 1132 طالب جزائري بعثوا الى الجامعات الاسلامية كالزيتونة و القروية و الازهر ، قام

ابن باديس في تلك الفترة بإنشاء النوادي و المعاهد لتعليم اللغة العربية و قواعدها وكذا مبادئ الاسلام ،حيث كيف البرامج التربوية وطبيعة المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه المتعلم .

جمعية العلماء المسلمين التي تم بناؤها في سنة 1931 م سجلت قائمة توحي بوجود 124 مدرسة تضم ما يربو عن 274 معلما و 40000 متمدرس و متعلم ، و كانت قد أسست سنة 1947 معهد ابن باديس القانوني التي يهتم بتكوين الطلبة ،و مدرسة جمعية التربية والتعليم الاسلامية بقسنطينة و دار الحديث في تلمسان والمدرسة الموفقية بسكيكدة ومدرسة الاخاء ببسكرة، كما اولى ابن باديس رعاية خاصة للمربي لذلك يعتقد"أن المعلم وجب ان يكون متمكنا من العلوم و الفنون التي يدرسها ملما بمبادئ التعليم متفهما لنفسية المتعلمين و أن ينزه العلم عن الطابع الدنيوي عاملا بعلمه و صادقا في عمله " من هنا يبدو أن ابن باديس تعرض بعمق لمساءلة التربية والتعليم فاستخلص عناصرنا وأسسها وفق الاساليب العصرية المتاحة اليوم التي تولي عناية للعقل و النفس و الروح لدى المتعلم

(8)programme d’appui de le reforme du système éducatif algérien (PARE)– ministère de l'éducation nationale –2005 ,p24

(9) أحمد إبراهيم أحمد – الجودة الشاملة بين الإدارة المدرسية والتعليمية – دار الوفاء – الإسكندرية – 2003 ص 63.

(10) المرجع السابق ص65.

(11) غسان يوسف قطيط، استراتيجيات تنمية مهارات التفكير العليا، دار الثقافة، عمان ، ط: ، الأردن 1، 2008 ص 57.